



الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن فهم النصوص الشرعية من المسائل الكبيرة التي حصل فيها الاختلاف والافتراق والاضطراب منذ القديم، كما حصل في الملل السابقة، مما أدى إلى تحريف كلام الأنبياء وتعطيله، والتقول عليهم، كما هو الأمر عند أهل الكتاب من اليهود والنصارى.

وقد وقع مثل ذلك في هذه الأمة، فقد أخبر المعصوم أنَّ هذه الأمة ستتبع سَنَنَ الذين من قبل، ولكن يأبى الله إلا أن يحفظ دينه وكتابه وسنة نبيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، من خلال المنهج الصحيح لفهم النصوص الشرعية والتعامل معها.

فقد تميز منهج أهل السنة عن باقي الفرق في التلقي والاستدلال، والذي بني على صحيح المنقول وصريح المعقول.

ولهم منهجٌ واضحٌ في فهم النصوص الشرعية - الكتاب والسنة - يمكن توضيحه في بعض القواعد:

القاعدة الأولى: تعظيم النصوص الشرعية والتسليم لها:

فالنصوص الشرعية حقها التعظيم والإمتثال، وهذا هو حقيقة الإسلام الذي هو الاستسلام والخضوع والانقياد لله بالتوحيد وللنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالطاعة والاتباع.

قال تعالى:{فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَإِذَا لَمْ يُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}

[النساء: 65]

وقال أيضاً: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةً إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا} [الأحزاب: 36].

قال الإمام الطحاوي في "عقيدته": "ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام، فمن رام علم ما حظر عنه علمه، ولم يقنع بالتسليم فهمه، حجبه مراته عن خالص التوحيد، وصافي المعرفة، وصحيف الإيمان".

فهذا التعظيم للنصوص مقتضاها الحذر من ردّها بالكلية، أو رد بعض دلالتها ولو بأدنى نوع من التأويل، والسعى لفهمها على مراد منزلها على قدر الاستطاعة.

الثانية: كمال الدين:

ينبغي أن يومن الناظر في النصوص الشرعية كمال الشرع، فلا نقص فيه ولا زيادة إليه تضاف.

فإنه ما انتقل النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى إلا وببلغ الرسالة، وأدى الأمانة، وأكملا الله به الدين، وأتم به النعمة، كما قال تعالى: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيْنَكُمْ وَأَتَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيَتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيْنًا} [المائدة: 3].

فكل زيادة تستدرك على الدين، ويقصد بها العبود لله عز وجل فهي من المحدثات التي حذر منها النبي صلى الله عليه وسلم بقوله فيما صح عند أبي داود والترمذى وابن ماجه: (...فإنه من يعيش منكم بعدى فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بستنى وسنة الخليفة الراشدين المهدىين، تمسكوا بها، واعضوا عليها بالتواجد، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلاله).

وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من أحذث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد)، وفي رواية: (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا، فهو رد).

وهذا الكمال مقتضاها الاكتفاء بالوحي تلقياً واستدلالاً، فإنه قد جاء بالمسائل والدلائل، العلمية والعملية.

الثالثة: عدم التناقض:

ويجب على الناظر في النصوص الشرعية أن يومن إيقاناً جازماً أنه لا تضاد بينها البتة، قرآناً وسنة، لأن النبع واحد.

قال تعالى: {أَفَلَا يَتَبَرَّوْنَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا} [النساء: 82].

وقال أيضاً: الـ(1) ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين [البقرة: 1، 2]

وقال أيضاً: {الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوْجًا} (1) قياماً لِيُنْذِرَ بِأَسَأَ شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا [الكهف: 1، 2].

فالقرآن فيه وصف ذاتي، ووصف متعدد.

فأما الذاتي: فهو لاريب فيه ولا عوج له. وأما المتعدي: فهو هدى للناس ولا ينتفع به إلا المتقون.

وهذه القاعدة مقتضاها عدم المسارعة إلى ضرب النصوص بعضها البعض لتوهم المعارضة الظاهرة، بل ينبغي السعي إلى التأليف بينها قدر الإمكان على وفق القواعد الشرعية المقررة.

الرابعة: لا يتعارض صحيح المنقول مع صريح المعقول:

وهي قاعدةٌ مهمةٌ للناظر في النصوص الشرعية، فالعقلُ الصريح موافقٌ للنقل الصحيح، ولا يتعارض قطعيان منهما أبداً، وعند توهُّم التعارض يُقدمُ النقلُ.

فالنقل هو أمر الله ووحيه سواء كان قرآناً أو سنة، والعقل من خلق الله، فلا يمكن أن يتعارض أمره وخلقه، قال تعالى: {أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ يَبْارِكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ} [الأعراف: 54].

قال ابن أبي العز الحنفي في "شرح العقيدة الطحاوية": "وهذا [أي تعارض العقل مع النقل] لا يكون قط. لكن إذا جاء ما يوهم مثل ذلك: فان كان النقل صحيحاً فذلك الذي يُدعى أنه معقول إنما هو مجهول، ولو حق النظر لظهر ذلك."

وإن كان النقل غير صحيح فلا يصلح للمعارضة، فلا يتصور أن يتعارض عقل صريح ونقل صحيح أبداً".

وفائدة هذه القاعدة أن لا يسأر الناظر في النصوص إلى الحكم عليها أنها تخالف العقل، فقد يكون النقل ليس ب صحيح، أو العقل ليس بصريح، وبينبغي أن يعود الناظر إلى أسباب توهُّم التعارض وكيفية التعامل معها قبل التسرع بالحكم على النصوص أنها تناقض العقل.

الخامسة: لا تعارض النصوص بالرأي:

لا يجوز معارضه النصوص بالرأي المجرد، مهما كان قائله، وخاصة حين التنازع، فالردد حينئذ للوحي المعصوم، كما قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكَ الْأَمْرُ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا} [النساء: 59].

وقال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقْدِمُوا لَمَّا يَأْتِيَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَأَنْقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلَيْهِ} [الحجرات: 1].

وقد أجمع أئمة المذاهب وغيرهم على تقديم النص على أقوالهم، ودعوا أتباعهم إلى ترك أقوالهم إذا عارضت النصوص.

قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله: "إذا قلتُ قولًا يخالف كتاب الله تعالى وخبر الرسول صلى الله عليه وسلم فاتركوا قولي". ذكره الفلاسي في "الإيقاظ" ص (50).

وقال الإمام مالك بن أنس رحمه الله: "إنما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا في رأيي فكلُّ ما وافق الكتاب والسنة فخذوه، وكلُّ ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه". ذكره ابن عبد البر في "الجامع" (32 / 2).

ومن هنا رد الصحابة ومن بعدهم من العلماء على كل من خالف سنة صحيحة، وربما أغفلوا في الرد -لا بغضًا له بل هو محبوب عندهم، معظم في نفوسهم- لكن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب إليهم، وأمره فوق كل أمر مخلوق. فإذا تعارض أمر الرسول وأمر غيره فأمر الرسول صلى الله عليه وسلم أولى أن يقدم ويتبع، ولا يمنع من ذلك تعظيم من خالف أمره وإن كان مغفورة له، بل ذلك المخالف المغفور له لا يكره أن يخالف أمره إذا ظهر أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بخلافه، بل يرضى بمخالفة أمره ومتابعة أمر الرسول صلى الله عليه وسلم إذا ظهر أمره بخلافه".

السادسة: تفسير النصوص بالنصوص:

المرجع الأول في فهم الكتاب والسنة: هو النصوص المبينة لها، فالقرآن يفسره القرآن والسنة، والسنة تفسر بالقرآن والسنة، والآيات تخصيص وتأكيد وتبيين بآيات أخرى.

فمثلاً في قوله تعالى: {وَالَّذِينَ يُتَوَقَّنُ مِنْكُمْ وَيَذْرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصُنَّ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةً أَشْهُرٍ وَعَشْرًا} [البقرة: 234]

تدل هذه الآية على أن كل زوجة مات عنها زوجها عليها عدة مدتها أربعة أشهر وعشرون يوماً سواء كانت حاملاً أو غير حامل، لكن جاءت الآية الأخرى تخص الحامل بحكم خاص، وهو أن عدتها تنتهي بوضع حملها، سواء وضعته بعد ساعة من وفاة زوجها أو بعد تسعه أشهر، كما قال تعالى: {وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَاهِنَّ أَنْ يَضْعَنَ حَمْلَهُنَّ} [الطلاق: 4].

والسنة تفسر القرآن، كما قال تعالى: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ} [النحل: 44].

والسنة وهي كالقرآن، والرسول صلى الله عليه وسلم له طاعة مطلقة كطاعة الله سبحانه وتعالى؛ لأن طاعته من طاعته.

قال تعالى: {مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا} [النساء: 80].

وقال أيضاً: {وَمَا آتَكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ} [الحشر: 7].

وثبتت في سنت أبي داود وغيرها: عن المقدام بن معدى كرب: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (ألا إني أوتبتُ الكتابَ ومثله معه)، فكل ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو حق وصدق لاريب فيه، قال الله تعالى: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى} (3) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى} [النجم: 3, 4].

قال الحافظ ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله" (2/ 1189): والبيان منه على ضريبين:

بيان المجمل في الكتاب: كبيانه للصلوات الخمس في مواقيتها وسجودها وركوعها وسائر أحكامها، وكبيانه لمقدار الزكاة وقتها وما الذي يؤخذ منه من الأموال، وبيانه لمناسك الحج، قال إذ حج الناس: (خذوا عني مناسكم).

وبيان آخر: وهو زيادة على حكم الكتاب، كتحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها، وكتحرير الحمر الأهلية، وكل ذي ناب من السبع، إلى أشياء يطول ذكرها.

وقد أمر الله عز وجل بطاعته -أي طاعة نبيه- واتباعه أمراً مطلقاً مجملأ لم يقيد بشيء، ولم يقل: ما وافق كتاب الله كما قال بعض أهل الزيف".

السابعة: فهم النصوص بفهم الصحابة والتابعين والأئمة المتبوعين:

ومن الأصول النافعة والواجبة في فهم النصوص فهمها والتعامل معها على طريقة السلف الأولين من الصحابة والتابعين، ومن تبعهم بإحسان من الأئمة المتبوعين، وهذا أصل عظيم في التعامل مع النصوص الشرعية.

وقد جاءت النصوص المتواترة المتکاثرة في الكتاب والسنة والآثار والتي تدعو إلى الالتزام بمنهج الصحابة علماً وعملاً.

فقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم النجاة في اتباع منهج الصحابة رضي الله عنهم فقال صلى الله عليه وسلم في بيان المنهج الواجب الاتباع: (ما أنا عليه وأصحابي) رواه الترمذى وغيره.

والله سبحانه وتعالى قد رضي عن الصحابة وعمن اتبع سبيلهم عندما قال: {وَالسَّابِقُونَ الْأُوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعْدَ اللَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ} [التوبه: 100].

كما أنه قد غضب على من انحرف عن سبيلهم عندما قال: {وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَبَعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهُ مَا تَوَلَّ وَنُصْلِهُ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا} [النساء: 115].

قال ابن مسعود رضي الله عنه: "من كان منكم مُسْتَنِّا فليس تن بن من قد مات، فإنَّ الحِي لا تؤمِّن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، كانوا أَفْضَلَ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وأَبْرَاهَا قَلْوِيًّا، وَأَعْقَمَهَا عِلْمًا، وَأَقْلَهَا تَكْلِفًا، قَوْمٌ اخْتَارُهُمُ اللَّهُ لِصَحْبَةِ نَبِيِّهِ وَإِقَامَةِ دِينِهِ، فَاعْرَفُوا لَهُمْ فَضْلَهُمْ، وَاتَّبِعُوهُمْ فِي آثَارِهِمْ، وَتَمْسِكُوا بِمَا أَسْتَطَعْتُمْ مِنْ أَخْلَاقِهِمْ وَدِينِهِمْ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْهُدَى الْمُسْتَقِيمِ". أخرجه ابن عبد البر في كتاب "جامع بيان العلم وفضله" (1810).

وقال الإمام أبو حنيفة رحمه الله: "إذا صَحَّ عِنْدَنَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ لِزَمْنَنَا الْأَخْذُ بِهِ، فَإِنَّ لَمْ نَجِدْ عَنْهُ، وَوَجَدْنَا عَنِ الصَّحَابَةِ فَكَذَّلَكَ، فَإِنَّا جَاءَ قَوْلَ التَّابِعِينَ زَاحِمَنَاهُمْ" ذكره في "الحجۃ في بيان المحجۃ" ص (402).

وقال الإمام الشافعي رحمه الله: "قد أثني الله - تبارك وتعالى - على أصحاب رسول الله في القرآن والتوراة والإنجيل، وسبق لهم على لسان رسول الله من الفضل ما ليس لأحد بعدهم، فرحمهم الله وهنأهم بما آتاهم من ذلك ببلوغ أعلى منازل الصديقين والشهداء والصالحين، أدوا إلينا سنن رسول الله ﷺ عاماً خاصاً وعزماً وإرشاداً، وعرفوا من سننه ما عرفنا وجهنا، وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل، وأمر استدرك به علم واستنبط به، وآراؤهم لنا أَحْمَدُ وأولى بنا من رأينا لأنفسنا، ومن أدركنا ممن يرضى أو حکي لنا عنه ببلادنا صاروا فيما لم يعلموا لرسول الله ﷺ فيه سنة إلى قولهم إن اجتمعوا، أو قول بعضهم إن تفرقوا، وهكذا نقول ولم نخرج من أقوابهم، وإن قال أحدهم ولم يخالفه غيره أخذنا بقوله". ذكره البيهقي في "مناقب الشافعي" (1/442).

وقال الإمام أحمد رحمه الله: "أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والاقتداء بهم".

وقال الشاطئي في "المواقفات" (2/127): "ولهذا فإنَّ السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن يليهم كانوا أعرف بالقرآن وبعلومه وما أودع فيه...".

وليس المقصود الأخذ باختيارات أفراد الصحابة العلمية أو العملية لا سيما مع وقوع الخلاف بينهم فيها، وإنما الحديث عن منهجهم في التعامل مع النصوص الشرعية، وتعظيمها، والاستدلال بها، والأخذ بما اتفقا عليه، أو شاع من أقوالهم ولم يعلم بينهم فيه خلافٌ من المسائل.

أما اختيارات أفرادهم الفقهية فتُبْحَث عادةً تحت مسألة "هل قول الصحابي حجة" في علم أصول الفقه.

وكذا ينبغي الأخذ بما سار عليه أئمة المسلمين وعلماؤهم، وارتضوه من مذاهب، وعدم الخروج عن طريقتهم ورفضها، فما وراء ذلك إلا الزيف والضلال.

الثامنة: النصوص تفهم بلغة العرب:

أنزل الله سبحانه وتعالى القرآن عربياً، والنبي صلى الله عليه وسلم هو أَفْصَحَ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ، ولا يمكن أن تفهم النصوص إلا بمعارفه لغة العرب على حقيقتها.

قال الشاطئي في "المواقفات" (2/102): وإنما البحث المقصود هنا أنَّ القرآن نزل بلسان العرب على الجملة، فطلبُ فَهْمِه إنَّما يكون من هذا الطريق خاصة؛ لأنَّ الله تعالى يقول: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا} [يوسف: 2]. وقال: {بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ} [الشعراء: 195]. وقال: {إِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيُّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ} [النحل: 103]. وقال: {وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَعْجَمِيًّا وَعَرَبِيًّا} [فصلت: 44]. إلى غير ذلك مما يدلُّ على أنه عربيٌّ بلسان العرب، لا أنه

أعجمي ولا بلسان العجم، فمن أراد تفهّمَه فمِنْ جهَة لسان العرب يُفهم، ولا سبِيل إلى تطلُّب فهمه مِنْ غير هذه الجهة، هذا هو المقصود من المسألة".

وقال شيخ الإسلام في "مجموع الفتاوى" (116 / 7): "ولا بدّ في تفسير القرآن والحديث من أن يعرف ما يدلّ على مراد الله ورسوله من الألفاظ وكيف يُفهم كلامه، فمعرفة العربية التي خوطبنا بها مما يعين على أن نفقه مراد الله ورسوله بكلامه، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني؛ فإنّ عامة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب؛ فإنهم صاروا يحملون كلام الله ورسوله على ما يدعون أنه دالٌ عليه ولا يكون الأمر كذلك".

وفهم النصوص باللغة العربية لا يكون بمعزل عن فهمها بالنصوص الأخرى وفهم السلف، وذلك لأنَّ اللسان العربي واسع، وجاءت النصوص الشرعية وخصت اللغة وقيمتها.

قال شيخ الإسلام في "مجموع الفتاوى" (286 / 7): "ومما ينبغي أن يعلم أنَّ الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث إذا عُرف تفسيرها وما أُريد بها من جهة النبي صلَّى الله عليه وسلم لم يُحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم؛ ولهذا قال الفقهاء: الأسماء ثلاثة أنواع: نوعٌ يُعرف حُدُّه بالشرع، كالصلوة والزكاة. ونوعٌ يُعرف حُدُّه باللغة كالشمس والقمر. ونوع يُعرف حُدُّه بالعرف كلفظ القبض".

التاسعة: جمع النصوص الواردة في الباب الواحد:

ومن الأمور المهمة في فهم النصوص والوصول إلى مقصود الشارع في الأحكام جمع النصوص في المسألة الواحدة من القرآن والسنة وأثار سلف الأمة، فإن النصوص كلها هي بمنزلة النص الواحد الذي لا يتجزأ.

وهذا مما تميز به منهج أهل السنة في الاستدلال، بخلاف أهل البدع الذين يحتاجون ببعض النصوص، ويتركون الأخرى ويضربون النصوص بعضها بعض.

قال الإمام أحمد بن حنبل: "الحاديَث إذا لم تُجْمِع طرفة لم تفهُمه، والحاديَث يُفسِّر بعضاً بعضاً".

فقد ورد في نفي الرؤية في الدنيا قوله تعالى: {وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَمَةُ رَبِّهِ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنْ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنْ اسْتَقَرَ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّ رَبِّ الْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكَّاً وَخَرَّ مُوسَى صَعِقاً فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبَتِّلُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ} [الأعراف: 143].

وفي نفي الإدراك بالبصر قوله تعالى: {لَا تُنْرِكُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ} [الأنعام: 103].

بينما ورد في إثبات الرؤية قوله تعالى: {وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ} (22) [القيامة: 22، 23]، وما تواتر في السنة الصحيحة في إثبات رؤية الله للمؤمنين في الجنة.

فجمع النصوص مع بعضها يتضح أن النصوص التي تنفي الرؤية إنما تنفيها في الدنيا دون الآخرة، وأما نفي الإدراك فلا يقتضي نفي الرؤية؛ لأن الإدراك يتضمن معنى الإحاطة. ونقاش هذه المسألة ليس في هذا الموضع، وإنما المقصود هنا التفريق بين منهج الجمع بين النصوص في مختلف المسائل الشرعية سواء كانت علمية أو عملية، وبين منهج الأخذ ببعضها مما يؤدي لفهمها على غير وجهها.

ويدخل في هذا الباب معرفة أسباب ورود الأحاديث، لأنَّ ذلك يعين على فهم مراد الشارع؛ لأنَّ بعض النصوص سيقت لأسباب خاصة أو ارتبط بصلة معينة منصوص عليها في الحديث، أو مستنبطة منه، أو مفهومه من الواقع الذي سيق فيه

النص.

ومن ذلك معرفة الناسخ من المنسوخ من النصوص، ولا يجوز التعجل في هذا الباب والقول بالنسخ إلا بعد معرفة الأدلة والقرائن الدالة على النسخ.

العاشرة: معرفة المقاصد الشرعية:

ولا يتم فهم النصوص على الكمال والتمام إلا بمعرفة مقاصد الشريعة والحق فيها.

والمقاصد هي روح النصوص وسرها، فإنه من المتفق عليه عند العلماء أن أحكام الشريعة في مجموعها معللة، وشرعت لغايات حميدة، خلاصتها في تحقيق المصالح ودفع المفاسد في العاجل والأجل.

وأعمال المقاصد في فهم النصوص من أدق المسائل وأخطرها إذ هو سلاح ذو حدين.

والناسُ في هذا الباب طرفان ووسط.

طرفٌ بالغ في الوقوف عند ألفاظ النصوص وظواهرها من غير إعمال للمقاصد والحكم والمعاني وهؤلاء هم الظاهريّة.

وطرفٌ بالغ في المقاصد وأوغل فيها على حساب النصوص حتى أسقطها، زاعماً أنها تتعارض مع المقاصد الشرعية، وهؤلاء هم الحداثيون على اختلاف طبقاتهم، من ملحد منكر للشريعة إلى ضال عن سوء السبيل.

والوسط هو التحاكم إلى النصوص مع إعمال المقاصد الشرعية، وذلك بمراعاة مقاصد النصوص وهدایاتها، إلى جانب مراعاة ألفاظها.

وذلك من خلال الغوص في مقاصد الشريعة، ومعرفة أسرارها وعللها، وربط بعضها ببعض، ورد فروعها إلى أصولها، وجزئياتها إلى كلياتها، وعدم الاكتفاء بالوقوف عند ظواهرها.

وقد أدرك الشاطبي أهمية الكلام في المقاصد، فاشترط للمتكلم فيها أن يكون عالماً مجتهداً غير مقلد، ريان من علوم الشريعة !!

ولاشك أنَّ هذا الشرط لا يتحقق في كثير من الشرعيين، فضلاً عن العلمانيين والحداثيين المتكلمين بالزور والباطل.

قال الشاطبي في "المواقفات" (1/ 124): "ومن هنا لا يسمح للناظر في هذا الكتاب أن ينظر فيه نظر مفيد أو مستفيد؛ حتى يكون ريان من علم الشريعة، أصولها وفروعها، منقولها ومعقولها، غير مخلد إلى التقليد والتعصب للمذهب، فإنه إن كان هكذا؛ خيف عليه أن ينقلب عليه ما أودع فيه فتنَة بالعرض، وإن كان حكمةً بالذات، والله الموفق للصواب".

فمن أجل ذلك وللأسف أصبحت مقاصد الشريعة عند كثير من هؤلاء فتنَة لهم ولغيرهم، إذ تكلموا في شرع الله بالظن والتخيّل والهوى.

والحمد لله رب العالمين

المصادر: